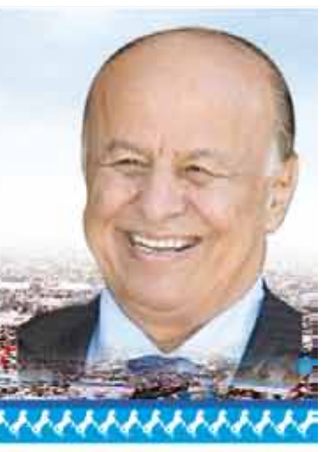

ضرورة استكمال الجهود لعودة ما تبقى من المدنيين والعسكريين من المحالين للتقاعد بغير وجه حق ومعالجة مشكلات من فقدوا وظائفهم لأسباب تتعلق بالتأميم والخصخصة

رؤية المؤتمر للحلول والضمانات للقضية الجنوبية

المؤتمر وتحديات المرحلة

(الأحداث الأخيرة التي نشهد تفاصيلها اليومية في مصر هذه الأيام قلبت خارطة التصورات السياسية وفرضت واقعاً جديداً على المنطقة العربية، وبالخصوص على دول الربيع العربي - وهو ربيع كما نرى لم يصل أمده حتى تحول الى خريف - هناك تحولات اجتماعية وانتقالات رؤيوية وثقافية وهناك صورة مشهد سياسي قادم أكثر انتصاراً - كما يبدو من خطابه - للتعدد ولإنسانية الإنسان ولحريته ولكرامته، لا يتسم بالكهنوتية والجمود ولكنه يتصف بالديناميكية والحالة التفاعلية وبالعقلانية ومثل تلك المنطلقات هي الأكثر استقراراً، فالتعبير عن الكل لا يتحقق وحين تتكامل الأجزاء للتعبير عن الكل تكون هناك مشروعية للاستقرار وأرض خصبة للنمو والازدهار وللإبداع والابتكار.

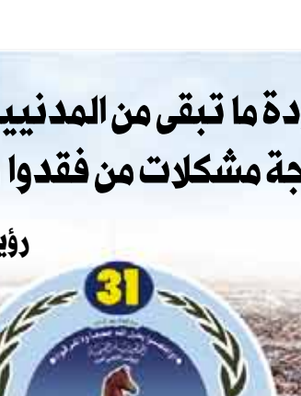

عبدالرحمن مراد

ومثل تلك المناخات التي بدأت تتشكل بطبيعتها تفرض تحولاً في البنية التنظيمية والثقافية وفي البنية السياسية والاجتماعية، فالثبات عند محددات موضوعية أو تنظيمية بعينها لن يكون إلا انتحاراً وعلى الذين يرغبون في البقاء سياسياً أن يعقلوا التحولات ويتفاعلوا مع التطورات وأخص بهذا الخطاب المؤتمر الشعبي العام الذي يحتفل هذه الأيام بذكرى تأسيسه وهو التنظيم السياسي الوحيد الذي استطاع أن يخرج من بين عاصفة ما يسمى بالربيع العربي بالقدرة والتماسك.. وثمة أسباب موضوعية وراء ذلك لا أقول أن البناء التنظيمي سبب فيها، فقد دلّت العاصفة على انتفاء ذلك- ولا نجزم بالقول إن قدرته وتماسكه التي ظهر بها إبّان عاصفة الربيع ستكون الباعث على الاطمئنان على مستقبله السياسي إذا وقف على ذات الصعيد الذي كان يقف عليه في سنينه الخوالي وأظنه يدرك أنه فقد الكثير من قاعدته الجماهيرية، فالحوثية أخذت نصيب الأسد والحراك أخذ جزءاً كبيراً وغياب التواصل التنظيمي ساهم بقدر وافر في فقدان الكثير من كوادر المؤتمر.. بمعنى أن القاعدة الجماهيرية لم تعد كما كانت عليه وأظن أن الاشتغال على هذا البعد أصبح مطلباً مرحلياً، فالتطورات في المنطقة تجعل من المؤتمر القوة المعنية في التفاعل معها - بما تخلقه من مناخات ملائمة إقليمياً وعربياً ودولياً وحتى يتمكن المؤتمر من العودة الى الصدارة يتوجب عليه التفكير في إعادة البناء التنظيمي والمؤسسي وبحيث يستوجب ضرورات المرحلة ويتفاعل مع اللحظة السياسية الجديدة ذلك أن التفاعل مع اللحظة الجديدة بنفس الطرق والآليات والوسائل لا يعني أكثر من الاستغراق في الفناء المضاعف أو الفناء المؤقت والمضاعف في اللحظة ذاتها.

غياب المؤسسية والتأهل والتدريب

لقد مضت ثلاثة عقود من عمر المؤتمر وهي مرحلة طويلة قضاها في الحكم وهذه المرحلة كان لها تبعاتها وأثرها التنظيمي وظني أن المؤتمر قد استوعب العظات والنواقص في البناء التنظيمي والبناء المؤسسي المساند ومايزال حتى اللحظة يغفل عن المؤسسة الثقافية التفاعلية والإنتاجية والمنظمات الإنسانية والحقوقية، ومنظمات التأهيل والتدريب التي تصنع كادراً مؤهلاً ذات خبرات تراكمية ولا أظنه يغفل عن حقيقة جوهرية في بناه التنظيمي والقيادي وهي أنّه كان نتاج خبرات متنوعة ومتعددة وجلّ كادر القيادات جاءوا اليه بعد أن صنعتهم أحزابهم الأولى والتفاعل مع اللحظة والمستقبل يفرض إعادة تفعيل دور معهد الميثاق الوطني وتجديد وظائفه بما يتوافق مع التطورات وإعادة النظر في النواقص البنيوية التنظيمية وإعادة هيكلة المؤسسة الإعلامية، فقد بلغ بها الترهل مبلغاً فقدت على إثره قيمتها ومعناها وتفاعل الجمهور معها.ولعل القارئ المنصف يدرك أن قطاع الفكر والثقافة والإعلام للمؤتمر لم ينتج شيئاً ذا بال منذ النشأة وحتى اللحظة وإن كان أنتج في زمن مضى - مع التأكيد على عدم علمي بذلك- فاللحظة قد أوردت ذلك شكلاً وموضوعاً ومضموناً، وأنا على قناعة أن المؤتمر زمن حكمه كان يعتمد على مؤسسات الدولة وعلى التوجيه المعنوي ويكتفي لا يجهد نفسه بيد أن الظرف السياسي والمناخ العام قد تغير الآن .. الاهتمام بالكوادر الابداعية والابتكارية والفكرية والاعلامية ضرورة قد دلّت أحداث عام 2011م على أهميتها البنوية والعضوية وتفعيل دور الإعلام والثقافة والفكر أيضاً ضرورة من أجل الخلق والترابط الوجداني وإشباع حاجات الكوادر وأنصار المؤتمر.. ولعل الذين يتفاعلون مع المؤتمر يدركون أن شغل هيكله التنظيمي يعتمد على الآلية القديمة القائمة على الارضاء والمداهنة وهي اليوم أحوج أن تكون الى القدرات والكفاءات التي تستوعب جغرافيا الوطن ومناطق الأمانة العامة والرئاسة.

> فقد الكثير من قواعده في الأزمة ويجب الاشتغال على هذا الجانب

> عودة المؤتمر الى الصدارة تستوجب إعادة البناء التنظيمي

لابد من إدراك حجم التبدّل والانتقال الذي حدث في العامين الماضيين ومواجهة التحديات يتطلب بناءً تنظيمياً قادراً وتفاعلياً ومتماسكاً ومثل ذلك يتطلب جهداً مضاعفاً وتفكيراً حيوياً وخطوات جادة حتى نتمكن من السيطرة على لحظات المستقبل.

ذكرى ميلاد شعب

(أيام قلائل تفصلنا عن الاحتفال بذكرى عظيمة وعزيزة على نفوس أبناء الشعب اليمني الكريم .. هذه الذكرى والتي تمثل حدثاً مهماً ومفصلياً في تاريخ اليمن، حيث كانت بوابة العبور الى رسم مستقبل اليمن الحديث والمعاصر ومغادرة ماضي التشرذم والتمزق والارتهان والعمالة.. إنها الذكرى الحادية و الثلاثون لتأسيس المؤتمر الشعبي العام في 24 اغسطس 1982م، حيث كان تأسيس هذا الكيان السياسي الرائد استجابة حقيقية لحاجة اليمنيين الى إطار سياسي وتنظيمي قادر على لم شتاتهم وتجسيد أحلامهم وطموحاتهم .

سمير النمر

ومعبراً عن أصالتهم وقيمهم ومبادئهم وهويتهم التاريخية والحضارية في وقت عصيب كانت اليمن تتعرض لموجة استقطاب شديدة لعدد من التيارات السياسية والفكرية والدينية الوافدة عليه من المحيط الاقليمي والدولي، فنشأت في اليمن عدد من هذه التيارات التي نشطت ومارست العمل السياسي والدعوي سواء بصورة سرية أو علنية حيث كانت هذه القيادات تدين بالولاء لتياراتها الأساسية الموجودة في عدد من دول المحيط الاقليمي والدولي، لذلك لم يكن المشروع الوطني للبلد من ضمن أجندتها وهذا الأمر أثار الكثير من المشاكل والصراعات السياسية داخل اليمن كانعكاس للتجاذبات الاقليمية والدولية بين مختلف هذه التيارات وفي غمرة التجاذبات والصراعات التي لا تصب في خدمة اليمن وأمنه واستقراره وجاءت فكرة البحث عن مشروع وطني يعبر عن أحلام اليمنيين وطروحاتهم.

فجاءت فكرة تأسيس المؤتمر الشعبي العام كضرورة وطنية ويمنية ملحة لتجاوز تلك الحالة من الاستقطاب والصراع السياسي العقيم للخروج بالوطن من حالة الارتهان والتبعية الى الاستقلال والإرادة الوطنية من خلال صياغة مشروع وطني نابع من إرادة الشعب وعمقه الحضاري وهويته التاريخية والعربية والاسلامية، فكان تأسيس المؤتمر الشعبي العام بمثابة الاستجابة لهذه الرغبة الوطنية وتعبيراً صادقاً عن أحلام اليمنيين وطموحاتهم بمختلف انتماءاتهم السياسية والفكرية والاجتماعية بنكهة يمنية خالصة، فقد شارك في صياغة هذا المشروع الوطني كل أطياف الشعب اليمني وكان الميثاق الوطني هو الخلاصة الحقيقية لهذا المشروع الذي صاغه الجميع وصادقوا عليه ومثل القاعدة الأساسية والفكرية للمؤتمر الشعبي العام وأهدافه ورؤاه التي انبثقت من قيم الشعب ومبادئه وهويته الحضارية والتاريخية ولهذا كان تأسيس المؤتمر الشعبي العام بمثابة ميلاد شعب، لأن ميلاده كان يمنياً خالصاً وأصيلاً ولم يكن هجيناً ولا لصيقاً ولا لقيطاً، وهذا هو سر شموخ المؤتمر الشعبي العام وثباته وصموده أمام كل الأعاصير التي هبت عليه من الشرق والغرب.

فظل شامخاً بشموخ اليمن وثابتاً بثبات جبالها الرواسي أصيلاً بأصالتها وعمقها الحضاري، فحق لنا أن نفخر بانتمائنا اليه لأن الانتماء الى المؤتمر هو انتماء للقيم والمبادئ والأصالة والتاريخ.. انتماء الى اليمن بكل ما تحمله من ثراء وتنوع وقيم وحضارة.. انتماء الى المشروع الوطني النابع من تربة الأرض اليمنية وروحها العربية والاسلامية.

إن الاحتفال بالذكرى الحادية والثلاثين لتأسيس المؤتمر الشعبي العام لها طابع خاص ومميز في هذا العام نظراً للظروف والمناخات السياسية التي تعيشها عدد من الأقطار العربية التي هبت عليها ما يسمى بموجة الربيع العربي، حيث كشفت هذه الاحداث الكثير من الوجوه واسقطت الكثير من الأقنعة المزيفة لعدد من القوى السياسية التي تدثرت بشعارات الدين أو القومية أو الأممية، فكشفت هذه الاحداث حقائق هذه القوى، التي تبين بما لا يدع مجالاً للشك زيفها وعمالتها و ارتهانها للمشروع الأمريكي والصهيوني لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير، سواء كانت هذه القوى داخل اليمن أو خارجها، كما ثبت بالدليل القاطع بأن المؤتمر الشعبي العام هو الحزب الذي ظل مخلصاً لأهدافه ومبادئه وقيمه التي نشأ عليها وفياً مع الشعب اليمني ومحافظاً على أمن الوطن واستقراره وسلمه الاجتماعي من خلال تقديم التنازلات تلو التنازلات من أجل الخروج بالوطن من النفق المظلم والأزمة المفتعلة التي أشعلتها القوى الظلامية وأتباعهم من العملاء والمرتزقة الذين أرادوا إدخال اليمن في حرب أهلية تأكل الاخضر واليابس تنفيذاً لمخطط القوى الخارجية التي تسعى لتدمير الشعوب العربية وإشعال الفوضى تحت مسميات مختلفة ولكن المؤتمر الشعبي العام ومعه كل الشرفاء من أبناء اليمن افشل هذه المخططات ووقف في وجه هذه المؤامرات ولم ينجر الى أي صراعات طائفية أو مناطقية أو قبلية، كما أراد أعداء الوطن بل ظل صامداً في وجه الأعاصير وكان بمثابة صمام الأمان لأمن اليمن واستقراره ووحدته وسلمه الاجتماعي، رغم ما أصابه من الجروح والنكبات التي استهدفته، وما حدث في جامع دار الرئاسة من جريمة ارهابية بشعة استهدفت الكثير من قيادات المؤتمر الشعبي العام ماهي الا جزء من المؤامرة البشعة التي استهدفت الوطن والمؤتمر الشعبي العام.

ورغم بشاعة تلك الجريمة الا أن قيادة المؤتمر استطاعت أن تتعالى على جراحها حباً في الوطن وأمنه واستقراره، وفوتت الفرصة على العملاء الذين أرادوا جر الوطن والمؤتمر الى حرب أهلية تدمر كل شيء، فباءت مخططاتهم بالفشل، ومن هنا ونحن نحتفل بالذكرى الحادية الثلاثين لتأسيس المؤتمر الشعبي العام يجب علينا أن نستلهم العبر والعظات من أحداث الماضي ومن أجل استشراف آفاق المستقبل والدخول اليه برؤية واعية وثبات راسخ.

وهذا الأمر لا يتأتى الا من خلال مراجعة الأخطاء وتصويبها وإصلاح الاختلالات التي حدثت في مسيرة العمل التنظيمي لضمان عدم تكرارها، والاستفادة من الاختلالات التي مرت بها الشعوب العربية خلال العامين الماضيين لتبصير أعضاء المؤتمر بهذه المخططات وكيفية مواجهتها.

وأخيراً أدعو كل أعضاء المؤتمر الشعبي العام وقياداته الوطنية الشريفة الى التفاعل الجاد مع هذه الذكرى وتعزيز دورهم الوطني والتنظيمي في مختلف المستويات لما فيه خدمة الوطن وأمنه واستقراره ووحدته وسيادته الوطنية.

مخطط الإخوان للاستيلاء على السلطة!

حميد الحظاء

بعد فشل مخطط الإخوان في الاطاحة بالرئيس عبدربه منصور هادي من خلال عملية اغتياله بزرع عبوة ناسفة تحت احد جسور العاصمة القريب من منزله، وعجزهم أيضاً من الظفر بموقع رئاسة مجلس النواب الذي كانوا يؤملون عليه ان ينقل منصب رئاسة الجمهورية إليهم حال أصبح شاغراً بسبب عجز الرئيس أو غيابه. عمد الإخوان بأجنحتهم (العسكري، الديني، القبلي) إلى وضع مخطط جديد للانقضاض على السلطة بشكل كامل، يعد الأخطر لاعتماده بدرجة أساسية على نشر الفوضى بطول وعرض البلاد لخلق سخط شعبي عارم ضد رئيس الجمهورية وقيادة وزارة الدفاع بما يؤدي في نهاية الأمر إلى إسقاطهم.

وقد اعتمد الإخوان لسيناريو الفوضى بعد اصطدامهم بحقيقة استحالة وصولهم إلى السلطة عبر الأطر القانونية ووفقاً لإرادة الشعب، واقتناعهم بأنهم أخطأوا بالقبول باتفاق التسوية السياسية التي منحتهم نصف السلطة، فيما كان بإمكانهم الحصول عليها بالكامل لو أنهم أحسنوا استغلال فوضى ما يسمى بالربيع العربي.. لذا فان حالة الانفلات الأمني غير المسبوقة التي تشهدها البلاد، تكشف عن الخطوة الأولى لمشروعهم في تنفيذ ذلك المخطط.

ولاريب أن الرئيس هادي وقيادة وزارة الدفاع قد فطنوا جانبا من هذا المخطط، وهو ما اوضحته افتتاحية صحيفة 26 سبتمبر الناطقه باسم الجيش بإشارتها إلى أن الانفلات الأمني الذي يزداد تدهوراً، مع ارتفاع وتيرة الاعتداءات التخريبية- لأبراج الكهرباء وأنابيب النفط- في الآونة الأخيرة وقتل الأبرياء في شوارع العاصمة والمدن الرئيسية.. الخ - إلا تأكيد على نوايا بعض الأطراف التي تنطلق من تفكير ومنطق أنها تعتبر التغيير هو إحلال لها في السلطة.. وأنها تحاول إجهاض آمال وتطلعات اليمنيين في بناء وطنهم على أسس جديدة عبر وضعهم أمام خيارين: إما أن يقبلوا بهم وإما ضرب أية جهود لاستعادة أمنهم واستقرارهم، - في إشارة إلى وزارة الداخلية التي يقودها ويسيطر عليها الإخوان-. إلا أن مالم تدركه القيادة السياسية بعد، هو ما يعده الإخوان من سيناريو خبيث للإطاحة بالنظام برمته .

ويمكن ملاحظة تفاصيل المخطط الاخواني الذي تم الشروع في تنفيذه، بالتوازي مع حملة إعلامية تنفذها أبواق الإخوان الإعلامية وفي عده اتجاهات، منها ما يتبنى خطاباً تحريضياً ويروج لنظرة تشاؤمية تدعو إلى السخط ، وأخرى تتبنى حملة تشويه للقيادة السياسية وقيادة الدفاع.

هذه الحملة برزت بصورة واضحة من خلال تناولات صحيفة "أخبار اليوم" المقربة من اللواء علي محسن الأحمر والتي تتستر خلف شعار رفض التمديد للرئيس عبدربه منصور هادي ومقاومته ، بالإضافة إلى تبنيها حملة ممنهجة لاستهدافه ومحاولة تشويه صورته كرمز وقائد وطني وإظهاره بمظهر العاجز الذي لم يحدث في عهده أي تغيير، ولم يحقق أي شيء يذكر.

وبغض النظر عن الشعبية المتعاظمة التي يحظى بها الرئيس عبدربه منصور هادي والنجاحات التي حققها على صعيد تنفيذ اتفاق التسوية السياسية وجهوده في السير بالوطن نحو الاستقرار وإخراجه من أزمته التي افتعلتها تلك القوى اللاهثة وراء السلطة والتي لم يرق لها هذا التعاظم والزخم الجماهيري المؤيد لرئيس الجمهورية باعتباره يمثل حجر عثرة تقف أمام تحقيق طموحها ، فنجدها شرعت في محاولة ضرب شعبية الرئيس عبدربه منصور هادي من خلال عرقلة جهوده وتشويه كافة الجهود التي قام بها في محاولة لإثارة نقمة وسخط الشعب عليه.

فقد تصاعدت حدة الحملة الإعلامية الممنهجة عقب إعلان المؤتمر الشعبي العام أن الرئيس هادي هو مرشحه للانتخابات الرئاسية القادمة، ليمثل ذلك الإعلان قنبلة أربكت مخطط الإخوان وكشفت عن حقيقة قلقهم وعدم استعدادهم لخوض غمار الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة، فسعوا إلى ضرب إسفين بين رئيس الجمهورية ورئيس المؤتمر الشعبي العام، إلا أنهم فشلوا ، فاتجهوا لمواصلة حملة التشويه التي تستهدف الرئيس هادي.

وعلى الرغم من الصور المتعددة لحالة الانفلات الأمني الممنهجة التي تشهدها البلاد بدءاً بالاغتيالات، ومعاودة نشاط تنظيم القاعدة بقوة، بالإضافة إلى أعمال التقطع، والتمردات في عدد من ألوية الجيش، خلافاً للمشاكل في عدد من إدارات الأمن بالمحافظات وأمانة العاصمة، وعمليات اختطاف الأجانب، وأعمال التخريب التي طالت أنبوب النفط..الخ.. إلا أن الإخوان يراهنون على ما هو أكثر فوضوية، لضمان اثارة أكبر قدر من السخط لدى أبناء الشعب اليمني.. فأدركوا أن ضرب الكهرباء ضالتهم ، فعمدوا على تبني اعمال تخريب ممنهجة طالت أبراج وخطوط نقل الطاقة الكهربائية في مناطق يسيطر عليها الإخوان وفي نطاق نفوذهم ومنها منطقة نهم ومحافظة مأرب التي بعض مشائخها من الموالين للجنرال علي محسن الأحمر اوقياداته في حزب الاصلاح .

وهناك شواهد كثيرة تؤكد أن أعمال التخريب خلافا لكونها عملية ابتزاز الا انها تهدف إسقاط هيبة الدولة، وإظهار عجزها، سيما وان غالبية المخربين لهم ارتباطات بمجموعة من المشائخ المقربين من اللواء محسن، الذين لديهم القدرة على كف أيدي المخربين والعابثين بكل سهولة ويسر متى شاءوا، إلا أنه لم يلاحظ لهم أي جهد لوقف الاعمال التخريبية، كما لم يلمس أي تعاون لهم مع الفرق الهندسية التي تهرع بعد كل اعتداء لإعادة ربط التيار الكهربائي فيمنعون من العمل بقوة السلاح في ظل صمت مريب من قبل أولئك المشائخ وهو صمت يثبت ضلوعهم وتواطؤهم مع العناصر التخريبية.

للاسف كل ذلك يحدث بهدف تحميل الرئيس هادي المسئولية كاملة بكونه الرجل الأول في الدولة، والذي بيده قرار استخدام القوة لردع المخربين، في محاولة لاستدراجه لمواجهات مع القبائل عبر المخربين ، في حين أن مهمة حماية أبراج الكهرباء تندرج ضمن مهام وزارة الداخلية التي كان يجدر بها القيام بأداء واجبها في هذا الجانب، إلا أنها - وفي ظل استخدام سياسة تبادل توزيع الأدوار تعمدت التقاعس وهو نفس الاسلوب الذي تتخذه قيادة السلطة المحلية التابعة لحزب.

وهكذا نجد ان اتباع اساليب التقاعس المستفزة من قبل الاخوان هي من اجل دفع الرئيس هادي لاتخاذ قرار التدخل عسكرياً لضرب معاقل العناصر التخريبية، واذهاق العديد من الأرواح، لاتخاذ ذلك لا إثارة وتأليب القبائل ضده وتحويل القبائل وبدافع عصبية لقنابل موقوته تستغلها العناصر الإنقلابية لتفجير الوضع أمنياً ومن ثم محاولة الاطاحة بقيادة الجيش لتلي ذلك مرحلة الاستيلاء على السلطة بالاستفادة من سخط القبائل التي سيكون دافعها ثأري بخلاف الدوافع المبيتة التي يضمرها الانقلابيون.

يبدو ان ثمة وقائع اخرى لا تستبعد حدوث هذا المخطط في الوقت الراهن خصوصا وأن الجولة المكوكية للجنرال محسن لقطر ومن ثم للسعودية قد سعت لخلط الأوراق وخلق حالة ضبابية حول المخطط المشهد، لينحرف السيناريو قليلاً عما كان مرسوم له منذ البداية.

فقيام اللواء محسن بمحاولة تأليب الخارج ضد الرئيس هادي بالوشاية زوراً والترويج بأنه وراء الحالة الأمنية المتدهورة التي تشهدها في البلاد وأنه يسعى لدعم الاحتجاجات في المحافظات الجنوبية ، ولم يترددوا من اتهامه بالوقوف وراء توسع حركة الحوثي وارتباطه وتعاونه ، معتبرين تسليم الحوثيين رفاة قائدهم الروحي حسين الحوثي، والسماح لهم بإقامة مراسيم دفنه، وإصداره قرار بإلغاء أي أحكام قضائية صدرت بحق الجماعة ادلة على صحة مزاعمهم .

وما يؤكد على صحة مانقوله هو قيام صحيفة "أخبار اليوم" المقربة من علي محسن بالترويج وإبراز تلك الاتهامات عقب عودة علي محسن من الخارج بغرض إيصال رسالة واضحة للرئيس هادي بأن عليه أن لا يراهن على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني كثيراً، في حين أن بإمكان القوى التقليدية القبلية أن تحفظ الأمن والاستقرار كما أنها الضامن الوحيد لتنفيذ تلك المخرجات التي يدرك الإخوان أنها ليست في صالحهم.

لقد عمد علي محسن الى إقناع الخارج بأنه ما زال رجلاً قوياً ويمتلك أكثر من غيره قدرة وتأثيراً في اليمن وعلى وجه الخصوص لدى الإسلاميين المتشددين ويلاحظ انه يقدم نفسه بانه رجل المرحلة الذي سيؤمن لهم مصالحهم في اليمن، مع استعداده لتقديم كافة التنازلات والتعهدات للخارج حال تقديمهم المساعدة لتمكن الإخوان من السلطة.

إن الأحداث التي تعصف بالوطن ، تحاول إضعاف الرئيس هادي وإظهاره بأنه عاجز عن حفظ أمن واستقرار البلاد، وهذا يروق كثيرا للجنرال محسن وجعله يرفع من سقف طموحه وشهيته من منصب الرجل الثاني في الدولة ،إلى ان يصبح الرجل الأول لذا نجده يركز على الحصول على دعم عابر للحدود وتكثيف نشاطه مع السفراء لتحقيق هذه الغاية .

اما في اضعف الحالات فان الجنرال يسعى الى إقناع الخارج بأنه رجل المرحلة ولابد من دعم تهيئته لتولي حكم اليمن في الانتخابات الرئاسية القادمة.